استشهاد النحويّين بموافقة رسم المصحف في إعراب القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ

قسم اللغة العربيّة – كليّة الآداب

جامعة آل البيت – الأردن

المقدمة:

ليسَ من الصواب في تاريخ العربيّة أنْ نفسِّرِ نشأة التقنين اللغويّ لها نحواً وصرفاً وصوتاً ومعجماً إبّان عهد الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه خشيةَ اللحن وحدَه، ولا سيّما في قراءة القرآن الكريم بمعزلٍ عن ربط النشأة بثلاثة أحداثٍ مهمّة في التكوين الثقافيّ لأمّة الإسلام؛ أوّلها: جمع القرآن الكريم في عهد الخليفة الراشد الأوّل أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، وثانيها: توحيد المصاحف في مصحف واحدٍ نُسِخت منه عدة نسخٍ في عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفّانَ رضي الله عنه[1]، وثالثها: احتياج الدولة الإسلاميّة الناشئة إلى التعبير عن دينها، وفِكرها بلغة القرآن الكريم الذي يُعدُّ أساسَ الدين الإسلاميّ.

فجَمْعُ القرآنِ الكريم يُعني تحقّقَ اتفاقٍ لغويّ على لغته، فليسَ فيه ما يُخالفُ مألوفَ لغة العربِ، وسَنَنِ كلامها على مستوى الكلمة أو التركيب بدليل أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم لم يعترضوا على هذا الجمع؛ إذ كان موثّقاً كلَّ التوثيق بالسماع المباشر من رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم، وهذا الإجماع يُعني وجودَ نصٍّ أجمعت الأمّة على عروبته، وتمثيله للسان العرب، الأمر الذي يجعل منه المنطلَق الآمن لاستخلاص قواعد العربيّة صرفاً ونحواً وصوتاً ودلالةً؛ لأنَّه نصٌّ مكتوب محميّ برواية موثّقة قريبة العهد من زمن النزول؛ إذ تمَّ بعد وفاة الرسول صلَّى الله وعليه وسلَّم بمُدّة "يسيرة لا تتجاوز السنة"[2]، وهو بهذه الصفة يتفوّق على الشعر العربيّ الجاهليّ من حيثُ الموثوقيّة، فبعض الشعر الجاهليّ يرجع إلى أكثر من قرنٍ قبل الإسلام، وقد تعاورت عليه الروايات، واعترته الخلافات في الزيادة والنقصان، والإثبات والإهمال في الكلمات والتراكيب والأبيات.

وأمَّا نسخ المصحف وإرساله إلى الأمصار، فيعني الانتقال من مرحلة وجود نصٍّ مكتوب محفوظٍ إلى مرحلة نشر هذا النصّ؛ ليكون النصَّ الوحيدَ الآمنَ في تداوله بين المسلمين، وهذا النشرُ يعني توحيدَ رسم الكتابة العربيّة فيما عُرِف بالرسم العثمانيّ أو المصحف العثمانيّ؛ ذلك أنَّ الكتابة العربيّة مَسيسة الصلة بقواعد النحو والصرف، ولا سيّما في الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب، والألفات كألف التفريق، وألف الإطلاق، وألف تمييز الاسم المنصوب النكرة غير المختوم بالتاء المربوطة.

---

[1] يُنْظَرُ في منهجيّة جمعِ القرآن الكريم ونسْخِه: كتاب المصاحف، ابن أبي داود، ص ٥-٢٦. ورسم المصحف: دراسة لغويّة تاريخيّة، غانم قدوري الحمد، ص ٩٣-١٢٨.

[2] أبحاث في علوم القرآن: القراءات القرآنيّة – المصحف ورسمه – إعجاز القرآن ووجوهه، غانم قدوري الحمد، ص ١٦٦.

وتوحيدُ نُسَخِ المصاحف، وإرسالُ بعضها خارج الجزيرة العربيّة امتدادٌ لغويّ للغة العربيّة التي نزل بها القرآنُ الكريم، يستأهلُ إجابات عن أسرار النظام اللغويّ في العربيّة نطقاً وكتابةً قَصْدَ استمرارِه صافياً سليماً من اللحن وآفاتِ الاختلاط باللغات الأخرى أوّلاً، والقيامِ بمهمّة ضرورةِ تعليمه للمسلمين من غير العربِ الأقحاح في لغتهم ثانياً، والتحوّل باللغة العربيّة من لغةٍ قوميّةٍ تمثّل العرب إلى لغة عالميّة[٣] تحمل الخطابَ الإسلاميّ للعالَمين أجمعين؛ وهذا يُعني أنَّ القرآنَ الكريم هو المركزُ الدينيّ والسياسيّ واللغويّ للأمّة الإسلاميّة.

ورَسْمُ المصحف العثمانيّ يمثّلُ الخطّ العربيّ في زمانه، كما يمثّل القراءات المتواترة التي تلقّاها الصحابة – رضوان الله عليهم– بالقبول[٤]، وقد حافَظَ المسلمون عليه من غير تغيير أو تطوير باستثناء إضافة النقط والشكل؛ لأنَّ "المصاحف التي وزّعها عثمانُ رضي الله عنه كانت خاليةً من النقطِ والشَّكْل"[٥]؛ لئلا يتسرّب إلى ذهن بعضِ الناسِ الشكُّ في لغة القرآن الكريم عندما يرون رسْمه يتغيّر، ويتطوّر؛ قال شعبان محمد إسماعيل: "إنَّ قواعد الإملاء عُرضةٌ للتغيير والتبديل من جيلٍ إلى جيلٍ، ومن بلدٍ إلى بلدٍ، فلو كُتبَ القرآن الكريم حسب الرسْم القياسيّ وقواعد الإملاء الحديثة لأدّى ذلك إلى اختلاف المصاحف، ووقع الناسُ في الإشكال"[٦].

وقد روى أبو عمرو الداني عن الإمام مالك رضي الله عنه أنَّه سُئل: "أرأيتَ من استكتَبَ مُصحفاً اليوم، أترى أن يكتبَ على ما أحدثَ الناسُ من الهجاء اليوم؟ قال: لا أرى ذلك، ولكنْ يكتبُ على الكَتْبَة الأولى"[٧]؛ لهذا شاع في تاريخنا الثقافيّ أنَّ الخطوطَ ثلاثة[٨]: خطّ المصحف المعروف بالرسم العثمانيّ، وخطّ العروض المعروف بالكتابة العروضيّة، والخطّ القياسيّ الذي يكتب به العارفون بالعربيّة حتى يومنا، وهو يتوافق إلى حدٍّ كبيرٍ جداً مع خطّ المصحف، وما الاختلاف اليسير بينهما إلا انعكاسٌ لاستجابة الخطّ العربيّ لنواميس التطوّر، مع أنَّ ثمة حقيقةً لسانيّة في اللغات البشريّة المكتوبة، مفادُها أنَّ خطوط الكتابة ليست ثابتة، بل هي في حالة دائمة من التغيّر البطيء أو السريع لأسبابٍ مختلفة، فما يزال أهلُ العربيّة حتى يومنا غيرَ مُتّفِقين تمامَ الاتّفاق على كتابة الهمزة، وغير مُتفِقين على مواضع علامات الترقيم التي هي تطوّرٌ حديثُ العهدِ بالكتابة العربيّة.

---

[٣] يُنْظَرُ كتابنا: التفكير العلميّ في النحو العربيّ، حسن خميس الملخ، ص ٦٠–٦٥.

[٤] ذهب أبو عمرو الداني ومن وافقه إلى أنَّ المصحف العثمانيّ مشتملٌ على الأحرف السبعة.
يُنْظَرُ كتابه:الأحرف السبعة للقرآن، ص ٦٠–٦١. ولعلَّ رأيه هو الراجح؛ ذلك أنَّه لم يُؤْثَر عن أحد من القرّاء السبعة أنَّه اعترض على المرسوم في المصحف العثمانيّ.

[٥] أثر اختلاف القراءات القرآنيّة في الرَّسْم العثمانيّ، عبد الرحمن يوسف الجمل، مجلة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، مج ١٣، ع ٢، ٢٠٠٥م، ص ٥٩.

[٦] رسم المصحَف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، ص ٦٨.

[٧] المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، الداني، ص ١٩.

[٨] يُنْظَرُ: همع الهوامع، السيوطيّ، ج ٣، ص ٤٨٦.

ومَسعى هذا البحث أن يُبيِّنَ احترامَ نحاةِ العربيّة للرسم العثمانيّ في التخريج الإعرابيّ لبعضِ المواضع الملبِسة من بعضِ آيِّ القرآن الكريم بمنهجٍ تحليليّ، ولا سيّما في الكلمات التي تشكِّلُ صورة الكتابة موجِّهاً نحويّا لتحديد الحُكم الإعرابيّ كما في الإعرابِ بالحروف بدل الحركات، وسبب اختيار هذه الظاهرة أنَّ الحرف الإعرابيّ صورة منطوقة، فهو ثابت في رسم الكتابة، كما أنَّه ثابت في اللفظ؛ لهذا تفرَّع البحث إلى ثلاثةِ محاورَ رئيسةٍ، وهي:

١- مكانة رسم المصحف الشريف في تقعيد العربيّة.

٢- مقاييس القَبول النحويّ.

٣- دور التخريج الإعرابيّ في تأكيد موافقة رسم المصحف.

مكانة رسم المصحف في تقعيد العربيّة:

شاع في الممارسة التاريخيّة للعمَل النحويّ في العربيّة تقعيداً وتنظيراً وتأليفاً أنَّ السماعَ هو الأصلُ الأوّل في بناء قواعد العربيّة نحواً وصرفاً وصوتاً، ومُصطلح (السماع) يشي أوّل ما يشي بالركون إلى المسموع لا المقروء في التقعيد؛ وهو أمر مقبولٌ علميّاً عند تأكيد غَلبة عنصر النَّقْل بالرواية على النَّقْل عن المكتوب؛ ذلك أنَّ الموروث الأدبيّ واللغويّ من كلام العربِ كان في مجمَله منقولاً بالسماع والمشافهة؛ لقلّة شيوع الوثائق المكتوبة، لا لعدم الوثوق بها؛ لأنَّ المكتوب أكثر صِدْقيّة من المسموع، ولا سيما إذا كان بين المسموع بالرواية، وصاحب النصّ المرويّ عدة أجيال، كما في روايات شعر امرئ القيس، فبينَه وبينَ تقعيد العربيّة قُرابة قرنين من الزمان، تناوب فيهما الرواةُ على نقل شعر امرئ القيس نقلاً صحيحاً، لكنَّه ليسَ مُتماثِلا بدليل وجود اختلاف في الرواية، ولعلَّ من أسباب هذا الاختلاف عدمَ الاتفاق على نصٍّ مكتوب معتمد لشعر امرئ القيس.

وهذا يعني أنَّ النحاة كانوا مُضطرّين لتحمّل عناء تدقيق روايات المسموع، ولا سيّما الشعر حتى شجَرَ بينهم الخلافُ على كلمة هنا، وأخرى هناك، وحركة هنا، وأخرى هناك على ما هو معروف في مسائل الخلاف بين النحويّين، ولو بُني النحو على وثائق مكتوبة، لكانَ هامشُ الاختلاف في الرواية أقلّ بكثيرٍ ممّا هو حاصلٌ.

لكنَّ المشكلة في الكتابة العربيّة حتى العصر الأمويّ أنَّها كانت خاليةً من النقطِ والشكل، كما أنَّها تهمِلُ السياق من جهة، ولا تظهر الأداء الصوتيّ من جهة أخرى؛ إذ هي تمثيلٌ للكلام لا لسياقه الذي قيل فيه، ومع هذا فقد كانت خطوة توحيد كتابة المصاحف في عهد عثمان بن عفّان رضي الله عنه خطوةً مُهمةً جداً نحوَ توحيد الكتابة العربيّة وتطويرها، والتمهيدِ للنصّ الذي يمكنُ البناء عليه في التطويرات اللاحقة للكتابة العربيّة كالنقْطِ والشكلِ، ثم نشوء علم الكتابة أو الإملاء أو رسم القلم[٩] أو الهجاء[١٠]، في الإسلام متساوقاً إلى حدٍّ

---

[٩] تأصيل الإملاء، محمد يوسف إدريس، ص ٤٦.

[١٠] همع الهوامع، السيوطيّ، ج ٣، ص ٤٨٦.

ما مع تقعيد العربيّة نحواً وصرفاً، وقد أفرد له بعضُ النحويّين المتقدِّمين باباً في كُتبهم كالزَّجاجيّ في الجُمَل[١١] مع التركيز على أحوال كتابة الألف والهمزة؛ "لأنَّ كثيراً من أحكام الكتابة مبنيّ على أصولٍ نحويّة وصرفية[١٢] خاصّة اختلافَ حروف الإعراب حسب الموقع الإعرابيّ للأسماء الخمسة، والاسم المثنى، والاسم المجموع جمعَ مذكَّرٍ سالماً عدا حذف النون عند الإضافة في المثنى وجمع المذكَّر السالم، أو حذف حرف العلة في حالة جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر، أو اعتوار الكلمة بالعوارض الصوتيّة كالتقاء الساكنين، أو الإعلال بالحذف، أو بالقلب.

والمصحفُ العثمانيّ في التقعيد النحويّ والصرفيّ وثيقة لغويّة واجبة القَبول في غير الأداء الصوتيّ الذي لا يظهر فيه الخطُّ كالرَّوم والإشمام؛ لأنَّ رسم الكتابة تحويل للصوت إلى رسومٍ مكتوبة، فهو تصوير للمنطوق الملفوظ، يُصوِّره تصويراً صادقاً نحواً وصرفاً من غير اشتراط المطابقة التامّة بين الصوت واللفظ، قال ابن الدّهّان: "قد ينقص اللفظُ عن الخطّ، نحو: ضَرَبوا، وعَمْرو في الرفع والجرّ، وقد ينقص الخطّ عن اللفظ، نحو: الرحمن، وسُليمن، وداود، ومن ذلك (زيدٌ) في الرفع والجرّ، وقد يُنطَقُ بشيء يُكتَبُ غيره، نحو: الضّارب، يُنطَقُ بضاد مُشدّدة، ويُكتَبُ بلام وضاد، ويُنطَقُ: رأيتُ زيداً في الوصْل بتنوين، ويُكتَبُ ألفاً"[١٣]؛ لهذا لا يُلغي النصّ المكتوب الراوية المنقولة، لكنَّه يُقيّدها لئلا تنأى عنه، فيطرأ على الكلام التحريفُ والتغييرُ والتبديلُ، وقد قال ابن بابَشاذ موضِّحاً الاتكاء على المكتوب ضمن مفهوم السماع: "السماع بالتتبُّعِ والتصفُّح"[١٤]، ولا يكون التصفّح إلا للمكتوب، لكنَّ غلبة النقل بالسمْع جعل تصفّح المكتوب كالظلِّ الذي لا يظهر دائما.

وقد تلقّى النحويّون الرسم العثمانيّ بالقبول، لكنَّهم قدَّموا الراوية على الخطّ في ظاهرة الضبط بالحركات؛ إذ مرَّ الضبطُ بالحركات بمراحل حتى استقرَّ على الحركات التي نعرفها بعد منتصف القرن الثاني الهجريّ على يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ[١٥] على الراجح، فقد روي عن أبي العبّاس المبرّد أنَّه قال: "الشكْلُ الذي في الكُتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صورة الحروف، فالضمّة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء صغيرة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف"[١٦].

أمّا الحروف التي تكون في الإملاء، ولها علاقة بالضبط الإعرابيّ، فلا خلاف في قبولها في التقعيد النحويّ والصرفيّ؛ لأنَّها نصّ في النطق والكتابة؛ لكنَّها في شيوع التكرار أقل؛ ذلك أنَّ الأصل الغالب في العربيّة أن يكون الضبط بالحركات، لا بالحروف حتى عُدَّ الضبط بالحروف شكلاً من أشكال النيابة، وفَرْعاً مفتقراً دوماً إلى

---

[١١] يُنْظَرُ: الجمل في النحو، الزجّاجيّ، ص ٢٧٠-٢٨٢.

[١٢] يُنْظَرُ: صعوبات الكتابة الإملائيّة، محمد رجب فضل الله، ص ٣١.

[١٣] ابن الدّهّان، باب الهجاء، ص ١.

[١٤] كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو، ابن بابَشاذ، ص ٢٧.

[١٥] يُنْظَرُ: رسم المصحف: دراسة لغويّة تاريخيّة، غانم قدوري الحمد، ص ٤٨٧-٥٠٨.

[١٦] المحكم في نقْط المصاحف، الداني، ص ٧.

التحصين بالعلة والسبب؛ ولهذا يأتي هذا البحث بحثاً في موقف النحاة من الثابت بالنصّ المكتوب كألف التثنية، وواو الجمع، وما شابههما من حروف الإعراب والإعلام[١٧].

فقد قَبِلَ سيبويه تلميذُ الخليل بن أحمد الفراهيديّ إعمالَ (ما) الحجازيّة عمَل (ليسَ) برفع الاسم ونصب الخبر مع أنَّه خلاف القياس؛ لثبوته في المصحف، فقال في قوله تعالى: ﴿ما هذا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف، الآية ٣١] في لغة أهلِ الحجاز: "وبنو تميم يرفعونها إلا مَن دَرى كيف هي في المصحف"[١٨]، وهذا يدلُّ على أنَّ سيبويهِ بنى عمَلَ (ما) الحجازيّة عمَل (ليسَ) على رؤيته هذا الإعمال في خطّ المصحف العثمانيّ حتى نسبَ إلى العارفين من بَني تميم بخطّ المصحف أنَّهم يُعمِلونها خِلافاً لعادتهم في الكلام، وهي إهمال (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر.

ووافقَ سيبويهِ أبو سعيدٍ السيرافيّ في شرحه الكتابَ، إذ قال عن الآية السابقة: "وبها نزلَ القرآن"[١٩] مع أنَّه ذكَر عن الأصمعيّ أنَّه قال عن لغة الإعمال في (ما) الحجازيّة: "ما سمعته في شيءٍ من أشعار العرب"[٢٠].

وعلَّقَ ابن الخبّاز على كلام سيبويه بأنَّه "يؤذِنُ بمتابعة الآية فقط"[٢١]، على حين قال ابن الحاجب في التعليق على هذا النصّ في كتاب المفصّل للزمخشريّ: "لا يحِلّ أن يُقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم يُنقل تواتراً"[٢٢]؛ فإعمال (ما) الحجازيّة مبنيّ على الثابت في خطّ المصحف العثمانيّ، فيكون النحاة قد قدّموا ثبوتَ الخطّ في المصحف على الأشعارِ المخالفة له المسموعة عن العرب من جهة، والقياسِ النحويّ في الحروف المختصّة بالعمل في نظريّة العامل من جهة أخرى؛ لأنَّ (ما) حرف غير مختصّ بالدخول على صنْفٍ واحدٍ من أصناف الكلمة، فلا يعملُ أصالةً.

وكان الفرّاء إذا مرَّ بما يخالف قياسَ النحو من القرآن الكريم؛ قدَّم نصَّ القرآن، وقال: "ولستُ أشتهي أن أخالفَ الكتابَ"[٢٣] احتراماً منه لما هو في كتاب الله لفظا ورَسْماً، وقد استدلَّ على صِحّة حذف الألف الثانية من (حاشا) في قوله تعالى: ﴿وقُلْنَ حاشَ للهِ﴾ [سورة يوسف، الآية ٣١]بأنَّها مكتوبة في المصحف بغير ألف،

---

[١٧] حرف الإعلام هو الذي يأتي علامة خطيّة على حالة إعرابيّة كواو الأسماء الخمسة في الرفع، أو إشارة إلى تصنيفٍ فرْقيّ يتحقّق باستعماله أمْن اللبس في العربيّة كألف الاسم المنصوب (كتاباً)، أو ألف التفريق اللاحقة بالفعل المسند إلى واو الجماعة حسب أحكامه في النحو، مثل: دَرَسوا، أو ادْرُسوا، أو لم يدْرسوا قصْدَ التفريق عن الاسم المجموع جمع مذكر سالما عند الإضافة، نحو: دارِسو، وكلّ حرف إعراب حرف إعلام، لكنَّ العكس ليس بصحيح.

[١٨] الكتاب، سيبويه، ج ١، ص ٥٩.

[١٩] شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ، ج ١، ص ٣٢٤.

[٢٠] المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣٢٤.

[٢١] يُنْظَرُ: الغرّة المخفيّة في شرح الدرة الألفيّة، ابن الخبّاز، ج ٢، ص ٤٣١. وتوجيه اللُمَع، ابن الخبّاز، ص ١٤٥.

[٢٢] الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب، ج ٢، ص ٣٦٢.

[٢٣] معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢، ص ١٨٣.

وهي لغة أهل الحجاز، فتكون قراءتها بغير الألف الثانية أوْلى[٢٤]، وقال مكّي بن أبي طالب عنها: "الأصل في (حاشَ) أن تكون بالألف، لكن وقعت في المصحف بغير ألف اكتفاءً بالفتحة من الألف"[٢٥].

ورضيَ علماء العربيّة عمّا رُسِم في خط المصحف مخالِفاً لما استقرَّت عليه قواعد الكتابة لاحقاً، كما في وصل (ما) الموصوليّة بفعل الذمّ في قوله تعالى: ﴿بئسَما يأمرُكم به إيمانُكم﴾ [سورة البقرة، الآية ٩٣] فالأصل فَصْلُها في الكتابة (بئسَ ما ...)، وكذلك فُصِلت لام الجرِّ عن مجرورها في قوله تعالى: ﴿مالِ هذا الرسول﴾ [سورة الفرقان، الآية ٧] والأصل وصلها، وقوله تعالى:﴿مالِ هذا الكتابِ﴾ [سورة الكهف، الآية ٤٩] والأصل عدم الفصل، لكنَّ العلماء رضوا عن هذا الرسم "اتّباعاً للمصحف"[٢٦].

ولم يُجز النحاة[٢٧] تلحين أيّ قراءة ثابتةٍ في المصحف العثمانيّ ابتداءً، فقد عقَّبَ الزمخشريّ وتابَعه أبو حيّان الغرناطيّ على قوله تعالى: ﴿لكنِ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ إليكَ وما أنْزِلَ من قَبْلِك والمقيمينَ الصلاةَ والمؤتونَ الزكاة﴾ [سورة النساء، الآية ١٦٢] بنصب كلمة (والمقيمين) ورفْع كلمة (والمؤتون) بأن قال الزمخشريّ: "ولا يُلتَفتُ إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خطِّ المصحف، وربَّما التفتَ إليه من لم ينظر في الكتاب[٢٨]، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من افتنان"[٢٩].

كما لم يُجِز النحاةُ أيَّ وجهٍ من وجوه الاحتمالات النحويّة في كلمات القرآن ما لم تثبت به القراءة بخطّ المصحف؛ فقد قال الخطيب التبريزيّ في إعراب قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جميلٌ﴾ [سورة يوسف، الآية ١٨] "ويجوزُ النصب، ولم يُقرأْ به، على المصدر، على تقدير، فأنا أصبرُ صبراً [جميلاً]" [٣٠]؛ لأنَّ النصبَ يحتاجُ إلى نقل، كما

---

[٢٤] يُنْظَرُ: الملخّص في إعراب القرآن، الخطيب التبريزيّ، ص ٦٢.

[٢٥] مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، القسم الأوّل، ص ٣٨٥.

[٢٦] يُنْظَرُ: كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، مج ٢، ص ٣٥٥.

[٢٧] لا عبرة برأي نحويّ أو أكثر إذا لحّن قراءةً ما، فليسَ من مقتضيات العلم الإجماع التامّ، بل يكفيّ الإجماع شبه التامّ الذي يصبح الخارجُ عليه كالخارج من العلمِ نفسِه.

[٢٨] فسرّ أبو حيّان الأندلسيّ (الكتابَ) بكتاب سيبويه، ويبدو لي أنَّ المقصودَ بالكتاب كتابُ الله القرآنُ الكريم المخطوط بالمصحف الشريف لدلالة السياق عليه؛ ذلك أنَّ من جهل إثبات النصب والرفع في الآية في القرآن فقد يسارع إلى تلحين الكلام من غير أن يدري كيف هو في المصحف الشريف. يُنْظَرُ تفسيره: البحر المحيط، ج ٣، ص ٤١٢.

[٢٩] تفسير الكشّاف، الزمخشريّ، ج ١، ص ٦٢٣. ويُنْظَرُ: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج ٣، ص ٤١١. وتخرّج الآية على تقدير فعل محذوف على الاختصاص والقطع.

[٣٠] الملخّص في إعراب القرآن، الخطيب التبريزيّ، ص ٤٧. وقد علّقت محقّقة الكتاب فاطمة راشد الراجحيّ على قول الخطيب التبريزيّ بقولها: "هنا يبينُ الفرقُ بين النحو والقراءة، فليسَ كلّ ما يجوز نحواً يُقرأُ به، بل القراءة رواية". ويُنْظَرُ: مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسيّ، ص ٣٨٢. وقد ذكر أبو حيّان الأندلسيّ أنَّ النصبَ قراءة أُبي والأشهب وعيسى بن عمر، وهي في مُصحَف أُبي، ومُصحَف أنس بن مالك، وروي كذلك عن الكسائيّ. يُنْظَرُ تفسيره: البحر المحيط، ج ٥، ص ٢٩٠. وهذا يدلّ على أنَّ مكيّ بن أبي طالب والخطيب التبريزيّ لم يطّلعا على هذه القراءة.

أنه يحتاج إلى حرف إعلام، وهو الألف في آخر الكلمتين: (صبر)، و(جميل)، ورسم المصحف العثمانيّ لم يثبتهما في هاتين الكلمتين، فلا يجوز حمل الكلام على احتمال إعرابيّ لا سند له من النقل والخطّ.

وثمة ملحوظتان في الممارسة التاريخيّة للنحو العربيّ:

أولاهما: أنَّنا لا نقع على أسماء نحاة لامعين من غير المسلمين، على حين نجد في الطبّ والفلك والرياضيّات والشعر والأدب علماء وأدباء لامعين مُبدعين في الإسلام من غير المسلمين كالشاعر الأخطل التغلبيّ في العصر الأمويّ من نصارى العرب، وهذا يعني أنَّ النحاةَ مشدودنَ بطبيعتهم الدينيّة إلى الإسلام وأحكامه التي تنبثق أوّل ما تنبثق من القرآن الكريم العربيّ في لغته، فيكون عملُهم محسوباً على الدوام بميزان الحلال والحرام في دينهم الإسلاميّ.

وأمّا ثانيتهما فهي أنّنا نقع في أعمال النحويّين على تصريحات نصيّة لهم، تدلّ على احترامهم لنصّ المصحف الشريف، وتلقّيهم ما فيه بالقبول والتسليم، فقد قال الفرّاء: "اتّباع المصحف إذا وجدتُ له وجهاً من كلام العربِ وقراءة القُرّاء أحبّ إليّ من خلافه"[٣١]، وكان يقول عن مخالفة رسم المصحف في التخريج النحويّ: "ولستُ أجترئُ على ذلك"[٣٢]. وقال الزّجّاج: "وكلُّ ما وجدته إلى موافقة المصحف أقربَ لم أجِزْ مخالفته؛ لأنَّ اتّباعه سُنّة"[٣٣]. وقال ابنُ بابَشاذ: "والقرآن العظيم في أعلى رُتب البيان، منه ما يأتي على أقيسة النحويّين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكلٌّ مُسَلَّمٌ مُتّبَعٌ كالنصِّ الذي يرتفعُ معه حُكم القياس، فلا يجوزُ العدولُ إلى القياس مع وجوده"[٣٤].

وقد حرَّر ابن الجزريّ موقِف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته وخط المصحف، فقال: "وكلّ قراءة وافقتِ العربيّة ولو بوجهٍ، ووافقتْ أحد المصاحف العثمانيّة، ولو احتمالاً، وصحَّ سَندُها؛ فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ ردّها، ولا يحِلّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناسِ قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلِقَ عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أمْ عمّن هو أكبر منهم"[٣٥]، وفسّر الوجهَ بوجوه النحوِ[٣٦]، وموافقةَ المصحف بموافقة أحد المصاحف ممّا كان ثابتاً في بعضِها دونَ بعضٍ[٣٧].

---

[٣١] معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢، ص ٢٩٣.

[٣٢] المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٢٩٤.

[٣٣] معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج، ج ٣، ص ٣٦٣.

[٣٤] شرح المقدّمة المحسبة، ابن بابَشاذ، ج ٢، ص ٤٣٤.

[٣٥] النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ، ج ١، ص ١٠.

[٣٦] المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٠.

[٣٧] المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١١.

وقد تبيّن للسيوطيّ بعد مُدارسة النحو العربيّ ما نصّه: "أمّا القرآن فكلّ ما وردَ أنَّه قرئ به؛ جازَ الاحتجاجُ به في العربيّة سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً"[٣٨]. ونقل ابنُ الطيّب الفاسيّ عن المعافى بن زكريا قوله: "علم العربيّة حاكمٌ على الكلام، والقرآن حاكمٌ عليه، فإذا خالفه رجعَ إليه، ولم يتمكن من الحكم بخطئه؛ لأنَّه حاكم"[٣٩].

فغايةُ عمل النحويّ أن يجدَ لما هو ثابتٌ بالنقل والكتابة تخريجاً؛ إذ القرآن الكريم سابقٌ على تقعيد النحو، وأساسٌ له، فهو الشاهد على صحّة القواعد، وليس العكس.

مقاييس القَبول النحويّ:

يُقصَدُ بمقاييس القبول النحويّ الأحكام التي يُطلقها النحاة في التعبير عن موقفهم من قبول الكلام العربيّ وردّه؛ ذلك أنَّ اللغة بطبيعتها ليستْ على نسقٍ واحدٍ من حيث مستوى القبول أو الردّ في النحو، ولهذا فإنَّ أحكامَ القبول تحديداً تعكسُ ما يمكنُ تسميتُه بسُلَّم الصوابِ النّحويّ، ولهذه الأحكام مصطلحات، يتباينُ النحاةُ في استعمالها مع الاتفاق على سَلْكِها في دائرة القبول التي تدلّ على الصواب النحويّ.

واللغة ليستْ في صوابِ استعمالها خطّاً ممتداً، بل هي هرَمٌ صاعدٌ متراكم الطبقات، تدلّ طبقاته كلّها على المقبوليّة والصواب، لكنَّها لا تغفل فَرْز الصواب إلى طبقات متباينة، تشكلّ في مجموعها مستويات القبول النحويّ في العربيّة.

وأوصاف القبول في النحو العربيّ مبنيّة على خمسةِ معايير:

المعيار الأوّل: معيار الكَمّ، وهو الذي يعتمد مبدأ تكرار الاستعمال للتصريف أو التركيب بالاكتفاء بالملاحظة، والاعتماد على الدراية باللغة، والخبرة في استعمالها، من غير اللجوء إلى إحصاءٍ عدديٍّ دقيق مع أنَّه مبنيّ على السماع، كأن يُقال في الحكم على قبول تصريف أو تركيب بأنَّه مُطّرد، أو كثير، أو فاشٍ، أو شائع، أو غالب، أو مُتلئِب، أو منتشر، أو معروف، أو عامّ، أو مستعمل بين الناسِ كلِّهم، وما شابه هذه الأحكام في الحُكم على التكرارات الكثيرة مع استحالة تحديد قيمٍ عدديّة متّفق عليها، أو مُطلقة لهذه الأحكام الدالّةِ على الكثرة.

وتأتي بعد أحكام الكثرة أحكامُ القلّة، كأن يُقال: قليل، أو نادر، أو لا يكادُ يُستعمَلُ، هو في قبيلة (كذا) ليسَ غير، أو لا يكادُ يَسمَع، أو غير معروف، أو شاذّ في الاستعمال والسماع، وما شابه هذه الأحكام في التعبير عن القلّة.

ومعيار الكمّ يعكسُ قبول الكلام ضمن طبقتين تختلفان في الأوصاف العدديّة كثرة وقلّةً، لكنَّ كلَّ ما يعبّر عنه النحاة بأوصاف الكمّ مقبول صحيح.

---

[٣٨] الاقتراح، السيوطيّ، ص ٦٧ بتحقيق: محمود فجّال، وهو منشور باسم: الإصباح في شرح الاقتراح.

[٣٩] فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ابن الطيّب الفاسي، ج ١، ص ٤٢١.

وأمّا المعيار الثاني: فهو معيار التنظير النحويّ أو القياس، وهو المعيار الذي يصنّف الكلام المقبول في النحو على وَفْق نظريّة النحو العربيّ في القياس وتشعّباتها؛ لأنَّه مبنيّ على النظر والاستنباط وبناء العلاقات النظريّة بين أنماط الكلام ومستوياته، كأن يُقال في درجات الموافقة العُليا: مَقيس في العربيّة، أو يوافق القياس، أو قويّ في القياس، أو وجه الكلام، أو الغاية، أو الأصل، أو مستقيم، أو ما شابه في التعبير عن أعلى درجات الموافقة في النظريّة النحويّة.

ويُقال في درجات الموافقة الدُّنيا: غير مَقيس، أو خارج القياس، أو ضعيف في القياس، أو شاذّ عن القياس.

وأمّا المعيار الثالث فهو معيار التذوّق الأدبيّ، وأحكامُه انطباعيّة تقوم على مبدأ الذوق، وإن كان الذوق بطبيعته مسألةَ خلافٍ واختلافٍ، لا مسألةَ قوانينَ تعصِمُ من الخلاف فيه بين متداولي اللغة في الاستعمال، ومُقعّديها في التقنين والتقعيد والبحث والتدريس؛ لهذا يصعب ترتيب أحكام القبول الذوقيّة ترتيباً مُطلقاً، لكنْ شاع أن يُقال: جيّد، أو حسن، أو جميل، أو قويم، أو قبيح، أو رديء، وما شابه.

وأمّا المعيار الرابع، فهو معيار الفصاحة والبلاغة، وهو قريبٌ من معيار التذوق الأدبيّ، لكنَّ مصطلحاته أكثر رسوخاً في الممارسة التاريخيّة، ولا سيّما في علوم البلاغة العربيّة، وللفصاحة حكمان، أحدهما يعلو، والآخر يسفل، فأمّا الذي يعلو فهو الكلام المقبول المحكوم عليه بنحو: أفصح، وفصيح، وأبلغ، وبليغ، واللغة العالية أو العُليا. وأمّا الذي يسفل فهو الكلام المقبول المحكوم عليه بنحو: غير فصيح، أو غير بليغ، وبين الحكمين أن يُقال: له وجه في الفصاحة.

وأمّا المعيار الخامس، فهو معيار اللسان واللغة بمعنى اللهجة، فإذا سكت جمهورُ النحاة عن نسبة الكلام إلى قبيلةٍ ما، كان سكوتُهم في الغالب دالاً على أنَّ الكلام يمثّل اللسان العربيّ بقبائله المحتجّ بكلامها في تقعيد العربيّة، وغالبُ الأحكام تُبنى على هذا المنحى، وأمّا إذا حدّد النحاة قبيلة الكلام أو منطقته، كأن يقولوا: هو لغة قريش، أو قيس، أو تميم، أو هُذيل، أو الأزد، أو الحجاز، أو اليمن، أو نجد، فإنَّهم يقصدون الحكم الخاصّ لا العامّ، وهم في الأمرين إنّما يؤكّدون درجة القبول بين اللسان الجامع أو اللغة اللهْجيّة الخاصّة.

إنَّ الأحكامَ السابقة كلَّها أحكامُ قَبولٍ، شاع منها في التاريخ النحويّ أحكامُ المعيارين: الأوّل والثاني المرتبطين بالسماع والقياس، في حين لم تشع أحكامُ التذوق الأدبيّ إلا في الكتب الأولى، ولا سيما كتاب سيبويه، كما أنَّ أحكام الفصاحة والبلاغة قد ذهبت إلى علوم البلاغة.

والأحكام السابقة كلّها لا تدلّ على الرفض، أو التخطئة، أو الردّ، لكنّها تؤكّد القبول من جهة، وتُثبتُ صفةً علميّةً ضروريّةً في بناء العلوم، وهي صفةُ التفاوت، أو الفرْز؛ ولهذا إذا وصف النحويُّ قراءةً ما بالقلّة، أو بالندرة، أو بالشذوذ، أو بمخالفة القياس، أو بالرداءة، أو بالقبح، أو بالضعف، أو بأنَّها لغة، أو بعدم الفصاحة؛ فإنَّ هذا الوصْف حُكم علميّ دالٌّ على درجة القبول على وَفْق المنظومة النحويّة، ولا يدلّ على الرفضِ بأيّ شكلٍ من الأشكال، أو أيّ حال من الأحوال.

ويخطئ من يُشنِّعُ على النحاة في استعمال هذه الأوصاف أو الأحكام، كما قد يخطئ من يخلط بين معايير الكلام، فلا تناقض أو مُنافاة في قول النحاة: إنَّ عمل (ما) الحجازيّة أفصح، وهي اللغة القويمة، لكنّ إهمال عملها على لغة بني تميم أقيس وأفشى[٤٠]، فكلّ أحكام (ما) تدلّ على القبول، وإن اختلف المعيار بين اللسان واللغة في كلمة (الحجازيّة)، أو الفصاحة في كلمة (أفصح)، أو التذوقّ في كلمة (اللغة القويمة)، أو القياس في كلمة (أقيس)، أو الاستعمال في كلمة (أفشى).

وكان ابن الطيب الفاسي يقول: "الشذوذ لا يُنافي الفصاحة"[٤١]؛ لأنَّ مناط الحكم النحويّ في تأكيد القبول، أمّا حُكم القبول ودرجته فأمرٌ عائدٌ إلى مُواضعات علم النحو، ومصطلحاته، وتعبيرات النحاة؛ فلا تقدح أحكام القبول الدّنيا في النصّ، بل تؤكِّدُ أنَّه نصٌّ مقبول.

وقريب من هذ التصوّر ما صنعه المحدِّثون في عِلْمِ الحديثِ عندما قسموا الحديث النبويّ إلى قسمين: مقبولٍ ومردودٍ، فأمّا المقبول فقد جاء على درجات وأوصاف نحو: الصحيح والحسن والضعيف من الأوصاف التي لا تخرج الحديث عن دائرة القبول، لكنّها تدلّ على تصنيف علميّ، والتصنيف أساس العلوم.

ولهذا لا وجه لمن يعترض على الحكم النحويّ على كلمة أو تركيب في القرآن ما دام الحكم من أحكام القبول.

وكلّ ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه تلقّاها النحاةُ بالقبول والتسليم، حتى كان من اللافت أنَّ عنوانات كتب إعراب القرآن الكريم، ومقدّماتها، أو خُطبها تؤكِّد إصرار النحاة على تأكيد مبدأ التسليم في قبول القرآن الكريم، فقد سمّى ثلاثة من علماء القرن الرابع الهجريّ كتبَهم في إعراب القراءات باسم (الحُجّة)، وهم ابنُ خالويه، وأبو عليّ الفارسي[٤٢]، وابنُ زنجلة[٤٣] وهو مصطلح دفاعيّ يُساق في تأكيد القبول، قال ابن خالويه في مقدّمة كتابه: الحُجّة في القراءات السبع: "فإنّي تدبّرتُ قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحّة النقْل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ؛ فرأيتُ كُلاًّ منهم قد ذهبَ في إعراب ما انفردَ به من حرفه مذهبا من مذاهب العربيّة لا يُدفَعُ، وقصَدَ من القياسِ وجهاً لا يُمنَعُ، فوافَقَ باللفظِ والحكاية طريقَ النقْل والرواية"[٤٤].

---

[٤٠] يُنْظَرُ: الورّاق، علل النحو، ص ٣٦٠-٣٦١. وكتاب البيان في شرح اللُمَع، الشريف الكوفيّ، ص ١٥٥-١٥٦. وشرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الأستراباذيّ، ج ٢، ص ١٨٥. وشرح قطر الندى، ابن هشام، ص ١٤٣. وهمع الهوامع، السيوطيّ، ج ١، ص ٣٨٩، ٣٩١. ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهيّ، ص ٢٢٧.

[٤١] فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ابن الطيّب الفاسي، ج ١، ص ٤٢٧.

[٤٢] يُنْظَرُ في الحديث عن هذين الكتابين كتاب: القراءات القرآنيّة وأثرها في الدراسات النحويّة، عبد العال سالم مكرم، ص ١٨٨-٢٠٢.

[٤٣] يُنْظَرُ في الحديث عن كتاب حجّة القراءات لابن زنجلة مقدمة محقّقه سعيد الأفغاني: ص ٢٥-٣٦.

[٤٤] الحُجّة في القراءات السبع، ابن خالوَيه، ص ٦٠-٦١.

وتجاوز ابن جنّي القراءات غير الشاذّة إلى القراءات الشاذّة ليؤكّدَ مبدأ القبول بها، فقال في مقدّمة كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها): "غرضُنا منه أن نُريَ وجه قوّةِ ما يُسمّى الآن شاذّاً، وأنّه ضاربٌ في صحّة الرواية بجِرانه، آخِذٌ من سَمتِ العربيّة مُهلةَ ميدانه"[٤٥].

دَوْرُ التخريج الإعرابيّ في تأكيد موافقة رسم المصحف:

التخريجُ الإعرابيّ إيجادُ مخرجٍ علميّ صحيح من علم النحو والإعرابِ لما يبدو في ظاهره من الكلام كالمخالف للقواعد العامة المقرّرة في علم النحو، فهو إبراز لوجه الكلام في النحو، وإيضاح للغامض، وكشف عن المشكِل، وإثبات لعلّة القبول النحويّ، وبيان للمَخفيّ وراء علامات الإعراب.

ونميلُ إلى أنَّ التخريجَ قد رافَقَ نشأةَ علوم العربيّة، فثمة لفظةٌ لم يدرِ بعضُ العرب ما معناها، تحتاج إلى تخريجٍ معجميٍّ،وثمة تركيب سبيله التشبيه والمجاز يحتاج إلى تخريج بلاغيّ، وثمة مشكِل في لفظه أو معناه أو مبناه يحتاج إلى تأويل أو تفسير أو بيان؛ لهذا كان من الكتب المتقدّمة في علوم العربيّة كتاب معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ)، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفّى في السنة نفسِها، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وكتاب تأويل مشكِل القرآن لابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وكلّها كُتب في التخريج اللغويّ الدلاليّ والبلاغيّ والنحويّ لمناحي الكلام في القرآن الكريم، فابنُ قُتيبة قصدَ من تأليف كتابه (تأويل مشكِل القرآن) الردّ على من قَضَوا على كتاب الله بالتناقضِ، أو الاستحالة، أو اللحن، أو فساد النَّظْم بالحجج النيّرة، والبراهين البيّنة ليُريَ المعانِدَ موضِع المجاز وطريق الإمكان[٤٦].

ففي قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَن آمن بالله﴾ [سورة المائدة، الآية ٦٩] جاءت كلمة (الصابئون) مرفوعة في المصحف إلا في قراءة أُبي رضي الله عنه، جاءت بالنصب، وبها قرأ ابنُ كثير[٤٧]. ورفع كلمة (الصابئون) نصّ في اللفظ والكتابة؛ لهذا خرّجه جمهور النحويّين على القبول به تخريجاتٍ مختلفةً[٤٨] حتى شاع بين جمهورهم بأثر هذه الآية جوازُ العطف على إنّ واسمها معا بالرفع، فهي واسمها بتقدير مبتدأ مرفوع[٤٩]، ووصف السيرافيّ هذا العطف بأنَّه من أجود الكلام[٥٠]، وهذا التخريج حسنٌ؛ لأنَّه يرد الكلام إلى أصله في الابتداء قبل النسخ بالنواسخ مع جواز النصب عطفاً على الاسم وحدَه بلا خِلاف.

---

[٤٥] المحتسَب في تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، ج ١، ص ٣٢-٣٣.

[٤٦] يُنْظَرُ: تأويل مشكِل القرآن، ابن قُتيبة، ص ٢٢-٢٣.

[٤٧] يُنْظَرُ: تفسير الكشّاف، الزمخشريّ، ج ١، ص ٦٩٤.

[٤٨] يُنْظَرُ في التخريجات ووجوه الإعراب: أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباريّ، ص ١٤٦-١٤٨. وشرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور، ج ١، ص ٤٥٥-٤٥٧.

[٤٩] تأويل مشكِل القرآن، ابن قُتيبة، ص ٥٢..

[٥٠] يُنْظَرُ: شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ، ج ٢، ص ٤٨٢.

وفي قوله تعالى: ﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتابِ والنبيّين وآتى المالَ على حُبّه ذَوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفونَ بعهدهم إذا عاهدوا والصابرينَ في البأساء والضرّاء﴾ [سورة البقرة، الآية ١٧٧] جاءت كلمة (الموفون) مرفوعةً، و(الصابرين) منصوبة، ووجه الأولى العطف على خبر (لكنَّ) وهو الاسم الموصول (مَن)، فيكون في النصب ما يشبه الإشكال، وقرئت بالنصب (والموفين) في مصحف عبدالله، ففيها الإشكال، وقرئت كلمة (والصابرين) بالرفع في قراءة الحسن والأعمش ويعقوب[٥١].

ووجهُ العطف في هذا التخالف الظاهريّ الإضمار والقطع[٥٢]، قال أبو عليّ الفارسيّ في ما نقله أبو حيّان الأندلسيّ: "إذا ذُكِرَتِ الصفاتُ الكثيرة في معرضِ المدح والذم؛ فالأحسن أن تخالف بإعرابها، ولا تجعلها كلّها جاريةً على موصوفها؛ لأنَّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولِفَ بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأنَّ الكلام عند الاختلاف يصير كأنَّه أنواعٌ من الكلام، وضُروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحداً، وجملةً واحدة"[٥٣]. وهذا من أجمل الكلام في إدراك بلاغة العربيّة في التغاير النحويّ الإعرابيّ.

ومن أبرز الشواهد على نزوع النحاة إلى التخريج للتسليم بالقبول أقوالهم الكثيرة في وجوه تخريج قوله تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لساحران﴾ [سورة طه، الآية ٦٣] بإثبات تشديد (إنَّ) والألف والنون في اسم الإشارة (هذان) كما في المصحف الإمام[٥٤]، وفي الآية قراءات أُخر[٥٥]، لكنَّ المثْبَتَ هو المرضيّ عنه لموافقته خطّ المصحَف، قال الفرّاء: "نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب"، وقال الخطيب التبريزيّ: "مكتوبة في المصحف بالألف"[٥٦].

وقد سلك النحاةُ في تخريج هذه الآية مسالك شتّى[٥٧]، يعجبُنا منها مسلكان، أوّلهما: حمل اسم الإشارة على لغة القصر، وهي لغة كنانة، والحارث بن كعب، وخَثعم، وزَبيد، يلزمون في المثنى والأسماء الخمسة

---

[٥١] يُنْظَرُ: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج ٢، ص ٩-١٠.

[٥٢] يُنْظَرُ في احتمالات التخريج الإعرابيّ: شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ، ج ٢، ص ٣٩٦.

[٥٣] يُنْظَرُ: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج ٢، ص ١٠.

[٥٤] يُنْظَرُ: تأويل مشكِل القرآن، ابن قُتيبة، ص ٥١.

[٥٥] يُنْظَرُ في القراءات الأُخرى: المصدر السابق نفسه، ج ٦، ص ٢٣٨.

[٥٦] الملخّص في إعراب القرآن، الخطيب التبريزيّ، ص ٤٠٠.

[٥٧] يُنْظَرُ: الإغفال، أبو عليّ الفارسيّ، ج ٢، ٤٠٩-٤١٥. والملخّص في إعراب القرآن، الخطيب التبريزيّ، ص ٣٩٨-٤٠٠. ومُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج ١، ص ٨٥-٨٧.

الألف تشبيها بالاسم المقصور، وتثبيتاً للكلام على سَمتٍ واحدٍ من غير نظر إلى حرف الإعراب[٥٨]. وثانيهما: حمل إنَّ على إرادة معنى (نعم) وهي لغة[٥٩].

وخرَّج النحاة رفع كلمة (كثير) في قوله تعالى: ﴿ثمّ عَموا وصَمّوا كثيرٌ منهم﴾ [سورة المائدة، الآية، ٧١] تخريجات متباينة[٦٠] لتأكيدِ القبول النحويّ للآية بسبب اتصال واو الجماعة بالفعلين (عَموا)، و(صَمّوا) بلا خلافٍ إلا في نصب كلمة (كثير) في قراءة ابن أبي عبلة[٦١]، والوجه الأقوى في إعراب كلمة (كثير) أن تكون بدلا من الضمير، وهذا التصرّف التركيبيّ لغة معروفة عند العرب، تُعرَفُ بلغة أكلوني البراغيث.

إنَّ هذه الأمثلة القليلة تؤكِّدُ أنَّ النحاةَ لم يرُدّوا القراءة الموافقة لخطّ المصحف؛ لأنَّهم استعصموا بالتخريج الإعرابيّ الذي يجعل الشواهد النحويّة القرآنيّة متوافقةً مع ما استنبطوه من كلام العرب من قواعدَ ضابطةٍ للغتهم، وإذا مرّ موضعٌ زلّ فيه لسان النحويّ أو سَها قلمُه فلحّنَ قراءةً أو رَدّها، فإنّما ذلك شذوذ منه، أو جهلٌ بما هو ثابتٌ في المصحف، وهو في الحالتين لا يقدح باحترام نحاة الإسلام التصرّفَ الإعرابيّ في القرآن الكريم كيفَ جاءَ؛ ذلك أنَّ من أسرار المغايرة الإعرابيّة لفتَ الانتباه، واستدعاءَ التركيز والتدبّر، وتأكيدَ أنَّ القرآنَ الكريمَ لسانُ العربِ الجامع، لا لغة قومٍ منهم، ومن أعجب العجبِ أنَّ أحداً لم يعترض على لفظة في كتابِ الله أيّام الرسول صلّى الله عليه وسلّم، بل سلّم الجميع بنظمه، وفي هذا التسليم إجماعٌ سكوتيّ بتلقّي الصحابةِ القراءات بالقبول والتسليم، ولهذا لا يليق بمن بعدهم أن يشاغِبَ عليهم بما لا يعلَم إلا ظنّاً ووهما، فيكون الوهمُ قد سبق سوءَ الفهْم.

المصادر والمراجع

١- أثر اختلاف القراءات القرآنيّة في الرسم العثمانيّ، عبد الرحمن يوسف الجمل، مجلة الجامعة الإسلاميّة، مج ١٣، ع ٢، السعودية، ٢٠٠٥م.

٢- الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عبد المهيمن طحّان، ط ١، دار المنارة، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد المعروف بأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: فخر صالح قداره، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

٤- الإغفال، الحسن بن أحمد المعروف بأبي علي الفارسيّ، تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ط ١، منشورات المجمع الثقافيّ، الإمارات العربيّة المتحدة، ٢٠٠٣م.

---

[٥٨] يُنْظَرُ: معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢، ص ١٨٣-١٨٤. وتأويل مشكل القرآن، ابن قُتيبة، ص ٥٠-٥٢. والبحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج ٦، ص ٢٣٨.

[٥٩] يُنْظَرُ: شرح التسهيل، ابن مالك، ج ١، ص ٤١٣-٤١٤. ومُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج ١، ص ٨٥-٨٦.

[٦٠] يُنْظَرُ في هذه التخريجات: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج ١، ص ٦٨٥-٦٨٧.

[٦١] يُنْظَرُ: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج ٣، ص ٥٤٣.

٥- الاقتراح، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، تحقيق: محمود فجّال، المنشور باسم: الإصباح في شرح الاقتراح، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
٦- الإيضاح في شرح المفصَّل، عثمان بن أبي بكر الدوني المعروف بابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٥م.
٧- باب الهجاء، سعيد بن المبارك بن الدهّان، تحقيق: فائز فارس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
٨- البحر المحيط، محمد بن يوسف الغرناطيّ، الشهير بأبي حيان الأندلسيّ، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٣م.
٩- تأصيل الإملاء، محمد يوسف إدريس، ط ١، دار النور المبين، الأردن.
١٠- تأويل مُشكِل القرآن، عبدالله بن مسلم بن قُتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، بلا تاريخ نشر.
١١- التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء – التحليل – التفسير، حسن خميس الملخ، ط ١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٢م.
١٢- توجيه اللُمَع، أحمد بن الحسين المعروف بابن الخبّاز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط ١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٢م.
١٣- الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
١٤- الحجّة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالوَيه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط ٣، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩م.
١٥- حجّة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
١٦- رسم المصحف: دراسة لغويّة تاريخيّة، غانم قدوري الحمد، ط ١، اللجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، العراق، ١٩٨٢م.
١٧- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، ط ٢، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٨- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م.
١٩- شرح جمل الزجّاجيّ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٠- شرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
٢١- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد المعروف بابن بابَشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٦م.
٢٢- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٩٦٣م.
٢٣- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالله المعروف بأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م.
٢٤- صعوبات الكتابة الإملائيّة، محمد رجب فضل الله، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥م.
٢٥- علل النحو، محمد بن عبدالله المعروف بالورّاق، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٢م.
٢٦- الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، أحمد بن الحسين المعروف بابن الخبّاز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، ط ١، دار الأنبار، العراق، ١٩٩٠م.
٢٧- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، محمد بن الطيب الفاسيّ، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال، ط ١، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دُبي، ٢٠٠٠م.
٢٨- القراءات القرآنيّة وأثرها في الدراسات النحويّة، عبد العال سالم مكرم، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٢٩- كتاب البيان في شرح اللُمَع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ، تحقيق: علاء الدين حمويّة، ط ١، دار عمّار، الأردن، ٢٠٠٢م.
٣٠- كتاب المصاحف، عبدالله بن أبي داود السجستانيّ، تحقيق: آثر جفري، ط ١، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٤م.
٣١- كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو، طاهر بن أحمد المعروف بابن بابَشاذ، تحقيق: أحمد فتحي حجازي، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١١م.
٣٢- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
٣٣- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، محمود بن عمر الزمخشريّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ط ١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٩٩٧م.
٣٤- كشف المشكِل في النحو، علي بن سُليمان الحيدرة اليمنيّ، تحقيق: هادي عطية مطر، ط ١، مطبعة الإرشاد، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٨٤م.

٣٥- مُجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهيّ، تعليق وتخريج: محمود عبد العزيز محمود، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٦م.
٣٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، نشرة المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في وزارة الأوقاف المصريّة، ١٩٩٤م.
٣٧- المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزّة حسن، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م.
٣٨- مُشكِل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار الحريّة، العراق، ١٩٧٥م.
٣٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السريّ الزجّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
٤٠- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: محمد علي النجّار، طبعة دار السرور، بلا تاريخ نشر.
٤١- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة، ١٩٧٨م.
٤٣- الملخّص في إعراب القرآن، يحيى بن عليّ المعروف بالخطيب التبريزيّ، تحقيق: فاطمة راشد الراجحيّ، ط ١، منشورات مجلس النشر العلميّ في جامعة الكويت، دولة الكويت، ٢٠٠١م.
٤٤- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد المعروف بابن الجزريّ، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.